

جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين
خانيونس - فلسطين

البيانات المالية
وتقرير المدقق المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

وايز للخدمات المهنية
محاسبون قانونيون

جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين

خانيونس - فلسطين

<u>بيان</u>	<u>صفحة</u>	<u>المحتويات</u>
-	1	تقرير المدقق المستقل
(أ)	4	بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019
(ب)	5	بيان الأنشطة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
(ج)	6	بيان التغيرات في صافي الموجودات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
(د)	7	بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
-	18 - 8	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير المدقق المستقل

المادة/ أعضاء الجمعية العمومية المحترمين

جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين

خانيونس - فلسطين

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لجمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين المبينة في الصفحات من رقم 1 إلى رقم 18، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019 وبيان الأنشطة وبيان التغيرات في صافي الموجودات وبيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي لجمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين كما في 31 ديسمبر 2019، وأدائها المالي والتغيرات في صافي الموجودات وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومتطلبات قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية رقم (1) لسنة 2000.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بمقتضى تلك المعايير مشروحة بصورة أشمل ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية من هذا التقرير.

نحن مستقنون عن جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين وفقاً لمدونة قواعد السلوك المهني لمدققي الحسابات المسجلين في مجلس المهنة، وهو ما يتفق مع مدونة السلوك الأخلاقي للمحاسبين المزاولين المسجلين في جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، جنباً إلى جنب مع المتطلبات الأخلاقية المتصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في فلسطين، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات. نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لإبداء رأينا.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومتطلبات قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية رقم (1) لسنة 2000 وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة من احتيال أو عن خطأ.

في إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح حيثما كان ذلك مناسباً، عن المسائل ذات الصلة بقدرة الجمعية على الاستمرار وعن استخدام أساس مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تقصد تصفية الجمعية أو وقف العمليات أو ليس لديها أية بدائل حقيقة إلا القيام بذلك. إن الإدارة مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق هي تلك الأمور التي بحسب حكمنا المهني كانت الأكثر أهمية بالنسبة لتدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت معالجة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل وفي تكوين رأينا حول تلك القوائم المالية، وإننا لا نبيدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسنولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير لجنة التدقيق بالدائرة المختصة بوزارة الداخلية وأية معلومات أخرى مطلوبة بموجب قانون الجمعيات والقوانين ذات الصلة الأخرى، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات والتي من المتوقع أن تصبح متاحة لنا بعد ذلك التاريخ.

لا تتضمن المعلومات الأخرى القوائم المالية وتقريرنا حولها، كما أن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبيدي أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بهذا الشأن.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، فإن مسنوليتنا أن نقوم بقراءة المعلومات الأخرى، ومن خلال ذلك نقوم بتقدير فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بالتدقيق، أو إذا احتوت على أخطاء جوهرية. إستناداً للعمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها من قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، وإذا توصلنا إلى أنه يوجد أخطاء جوهرية في المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك الحقيقة وليس لدينا أي ملاحظات حولها.

مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية مأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقريرنا حولها الذي يتضمن رأينا الفني. إن التأكيد المعقول هو إعطاء درجة عالية من الثقة، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يؤدي دائماً للكشف عن الخطأ الجوهري عندما يحصل. يمكن للأخطاء أن تظهر بسبب احتيال أو بسبب خطأ مرتكب، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو بالمجمل يمكن أن يتوقع منها أن تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين لهذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فنحن نمارس الحكم المهني ونستخدم الشك المهني من خلال التدقيق، بالإضافة إلى أننا نقوم أيضاً:

بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناشئة عن احتيال أو عن خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات تدقيق للرد على تلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن الخطر من عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناشئة عن الاحتيال أكبر من الخطر الناجم عن عدم الكشف عن الخطأ المرتكب، كون الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف مقصود للمعلومات، أو حالات غش أو تحريف، أو تجاوزات لأحكام وقواعد الرقابة الداخلية.

بالحصول على فهم لعمل الرقابة الداخلية بشكل يتصل بأعمال التدقيق وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ليس بهدف إبداء الرأي فيما يتعلق بفعالية الرقابة الداخلية لدى الجمعية.

بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة والإيضاحات المتعلقة بها.

باستخلاص مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية استناداً لأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك حالات من عدم التيقن بوجود أحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة. فيما إذا تم الاستخلاص بوجود مثل هذه الحالات، نحن مطالبون بأن نلفت انتباه الإدارة ضمن تقريرنا كمنققي حسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فنحن مطالبون بتعديل رأينا. إن استخلاصنا يعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها لغاية تاريخ تقريرنا كمنققي حسابات، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الجمعية تتوقف عن الاستمرار كجمعية مستمرة.

بتقييم العرض العام وبنية ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

لقد تم تواصلنا مع الإدارة حول نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة بما في ذلك أي نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

برأينا أيضاً أن الجمعية تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، كما وقد حصلنا على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مخالفات لأحكام وتشريعات قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية رقم (1) لسنة 2000 على وجه يؤثر بشكل جوهري على نشاط الجمعية أو مركزها المالي.

إن المنفق المسؤول عن تدقيق هذه العملية والذي قام بالتوقيع على تقرير مدقق الحسابات المستقل هو المدير: جميل حافظ المصري



غزة في 15 فبراير 2020

جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بـفلسطين

خانيونس - فلسطين

بيان (أ)

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019

(العملة: شيكل اسرائيلي)

31 ديسمبر		ايضاح	
2018	2019		
			<u>الموجودات</u>
			<u>الموجودات المتداولة</u>
971,238.49	11,370.34	3	النقد والنفد المعادل
17,375.17	14,887.48	4	المخزون
16,675.00	25,628.00	5	موجودات أخرى
<u>1,005,288.66</u>	<u>51,885.82</u>		مجموع الموجودات المتداولة
			<u>الموجودات غير المتداولة</u>
3,728,472.78	3,518,723.01	6	ممتلكات وألات ومعدات بالصافي
<u>3,728,472.78</u>	<u>3,518,723.01</u>		مجموع الموجودات غير المتداولة
<u>4,733,761.44</u>	<u>3,570,608.83</u>		مجموع الموجودات
			<u>المطلوبات وصافي الموجودات</u>
			<u>المطلوبات المتداولة</u>
8,877.89	127,063.95	7	مطلوبات مستحقة
874,729.14	12,799.66	8	ايرادات مؤجلة
<u>883,607.03</u>	<u>139,863.61</u>		مجموع المطلوبات المتداولة
			<u>المطلوبات غير المتداولة</u>
31,930.00	81,802.00	9	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
<u>31,930.00</u>	<u>81,802.00</u>		مجموع المطلوبات غير المتداولة
<u>915,537.03</u>	<u>221,665.61</u>		مجموع المطلوبات
(188,214.95)	(469,281.19)		صافي الموجودات للسنة - بيان (ب)
<u>4,006,439.36</u>	<u>3,818,224.41</u>		صافي الموجودات أول السنة - بيان (ج)
<u>3,818,224.41</u>	<u>3,348,943.22</u>		مجموع صافي الموجودات - بيان (ج)
<u>4,733,761.44</u>	<u>3,570,608.83</u>		مجموع المطلوبات وصافي الموجودات

ان الايضاحات المرفقة تعتبر جزءا اساسيا من هذه البيانات المالية

رئيس مجلس الإدارة
ياسر محمد
ياسر محمد

عميد المجلس
صالح زبدان أبو عيسى
صالح زبدان